المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 27 يناير 2025

قانون الإضراب ، هزيمة تاريخية طبقتنا قادرة على النهوض منها

تقرأ-ون في هذا الملف

• الاتحاد الوطني لطلبة المغرب : من الجلال ... إلى الانحلال

• تقرير حول الدينامية النضالية بالمركب الجامعي بمدينة فاس

• تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار)

• عين على نضالات طبقتنا

• استعمال النقابة لأغراض غير نقابية: الانتفاع بالمتاجرة بحقوق الشغيلة

• الولايات المتحدة–عام جديد، رئيس جديد (سابق)، حقبة جديدة؟

• بعد تنصيب ترامب، ما رد الفعل ؟

• التفكير الجنساني، البطريركية و/أو الرأسمالية: لنُعِد فتح النقاش

• النقابات العمالية من الوطنية الصدمية إلى الجامعة الشعبية

• أسطورتان متعلقتان بوقف إطلاق النار في غزّة

افتتاحية جريدة المناضل-ة

قانون الإضراب، هزيمة تاريخية... طبقتنا قادرة على النهوض منها

في سنتنا الجارية سيستكمل حصول شغيلة المغرب على الحق في التنظيم النقابي عامه السبعين. ويشاء وضع حركتنا العمالية أن يصادف هذا إفراغا لذلك الحق من معظم مضمونه بتجريد الشغيلة من حق الإضراب بقانون تجري آخر ترتيبات تلفيفه التشريعي في مؤسسات ديمقراطية زائفة.

قضى شغيلة المغرب زهاء 20 سنة إضافية يناضلون من أجل الاعتراف بالحق النقابي منذ أن أقصاهم ظهير ديسمبر 1936، مانحُ الحق النقابي للشغيلة الفرنسيين، إقصاءً تعزز بمنع صريح بظهير يونيو 1938. توج النضال بانتزاع الحق النقابي بظهير سبتمبر 1955. وظل حق الإضراب فارضا نفسه بحكم ميزان القوى المميز للحقبة التالية مباشرة لإعلان الاستقلال الشكلي، ومعه الجملة الشهيرة المتربصة بحق الإضراب (قانون تنظيمي يحدد شروط ممارسته). وبالمثل أمضت الدولة بالأقل عقدين في التهيؤ للإجهاز على حق الإضراب، المقيد أصلا بعدد من القوانين، مانعةٍ ومجرمةٍ له، ظلت الحركة النقابية تنادي بإلغائها. وانتقلت الدولة منذ العام 2022 إلى بدء عملية الإجهاز النهائي بعد أن وافقت عليه القيادات النقابية في اتفاق أبريل من ذلك العام. إذ بدأت تروج مشاريع لتقنين الإضراب تلو المشاريع منذ مطلع سنوات 2000، مصرة على عدم إلغاء القوانين المجرمة للإضراب رغم توقيعها على ذلك في اتفاق مع القيادات النقابية منذ العام 2003، بل تجاسرت وبادرت إلى اقتطاع أجور المضربين- ات في الوظيفة العمومية.

طبعا، استغلت الدولة حالة الضعف التي حلت بالحركة النقابية، التي راكمت من الهزائم النوعية الكثير، وانكمشت تنظيميا، وقل إشعاعها شعبيا، وتفاقم تبقرطها، لتشن (أي الدولة) غارتها النهائية على حرية الإضراب، هذه التي ستغدو بالقانون الجديد مقيدة من جميع الجوانب، بنحو يجعل ممارسة الإضراب شبه مستحيلة، وحتى إن أمكنت لن يكون لها مفعول الضغط لانتزاع المطالب. وهذا منتهى منطق «الحوار الاجتماعي» و«الشراكة الاجتماعية» كبديل جرى إحلاله مكان منطق النضال والتضامن العماليين، مبررَي وجود النقابة.

كانت مسيرة الرباط يوم 19 يناير الجاري تسجيلا لهذه الخسارة التاريخية التي حلت بنا، حيث لم تتمكن جبهتان، تضمان قسما كبيرا من الحركة النقابية وعددا من القوى السياسية والمدنية النصيرة، إغراق شوارع العاصمة بكثافة بشرية تضاهي بالأقل ما شهدت ذاتُ الشوارع إبان حراك التعليم في -2023 2024. لم نكن غير بضعة آلاف بأقصى تقدير، بصفوف تقسمها الألوان، وغياب مقصود لمكون نقابي يعتبر نفسه الأكبر من الجميع. وهذا الاستعراض إنما ينضاف إلى مؤشرات أخرى عديدة تشهد على ضعفنا. وليس امتناع قيادة الاتحاد المغربي للشغل عن الدعوة إلى الانضمام إلى مسيرة 19 يناير، وهي التي سبق أن أكدت الحاجة إلى جبهة نقابية سياسية جامعة ضد قانون الإضراب، غير حجة إضافية، لمحتاج إلى حجة، أن هذه القيادة مصطفة بشكل لا لبس فيه مع الدولة ضد المصلحة العليا للطبقة العاملة.

وتستكمل هذه القيادة أطوار لعبة تظاهرها بالاعتراض على النيل من الحرية النقابية، بضجيج بيانات أجوف وحركات مسرحية في مجلس المستشارين، وغيره من قنوات «الشراكة الاجتماعية».

الطبقة العاملة المغربية لم تقل كلمتها في قانون الإضراب، لأنها بكل بساطة غائبة عن الساحة يشلها الضعف الكمي والنوعي، النقابي والسياسي. وقد لا تتصدى لذلك القانون إلا بعد نزول الفأس بالرأس، يوم يصطدم الشغيلة مباشرة ببنوده وواقع القهر يدفعهم دفعا إلى المقاومة، ويوم يجر ذلك القانون المناضلين- ات إلى السجن على غرار ما يفعل الفصل 288 من القانون الجنائي. ليس ثمة في نهاية المطاف قانون سيمنع الطبقة العاملة من مكافحة الاستغلال والدفاع عن حرياتها، وستجد طاقة النضال معابرا للتدفق، ليس فقط لتحسين وضعها في ظل النظام الرأسمالي بل حتى لإطاحته.

لن نعوض الخسارة التاريخية الحاصلة سوى ببناء منظمات نضال بروح النضال ومبادئه. وعي المصلحة الطبقية والدفاع عنها بوجه جبروت رأس المال، المصاص الذي لا يشبع من دماء الشغيلة. ذلك بالتبديد المتواصل لأوهام وأضاليل مصلحة مشتركة مزعومة بين المستغِل وضحيته (أيديولوجية الشراكة الاجتماعية). مع ما يترتب عن هذا المنطق من استقلال التنظيم العمالي عن الدولة. لا قوة إلا في اتحاد الشغيلة، ما يقتضي إنماء إرادة الوحدة لدى الشغيلة، وتقوية أواصر التضامن، من أصغر معركة من أجل تسحين وضع آني إلى كبريات معارك التحرر من الرأسمالية، الآتية لا محالة.

لن نسير نحو تعويض الخسارة المؤكدة بمسيرة 19 يناير سوى بانكباب طلائع النضال، مناضلي طبقتنا ومناضلاتها المكرسين- ات حياتهم- هن للتنظيم والنضال اليوميين، على النقاش والبحث الجماعيين للإجابة على الأسلة التي تطرحها حالتنا: لماذا وصلنا إلى ما نحن عليه من ضعف سهل على العدو سلبنا حرية الإضراب النسبية التي بُذلت من أجلها تضحيات أجيال متتالية من طبقتنا؟ ما أسباب ابتلاء منظماتنا بقيادات فرطت في كل شيء، ولم يبق غير السلاح نفسه فأعانت على إسقاطه من يد طبقتنا بسياستها المتعاونة مع الدولة؟ لماذا لم يهتز الجسم العمالي بوجه قانون الإضراب كما فعل فرعه في قطاع التعليم ضد نظام المآسي؟ كيف نصون استقلال منظماتنا عن الخصم الطبقي، وكيف نصون استقلال الكفاحيين- ات عن البروقراطيات المسايرة، بل المجارية، للدولة البرجوازية؟

لن نستجلي هذه الأمور سوى بالنقاش الجماعي، المغتني بتنوع المرجعيات الفكرية والتجارب الميدانية. فلنضطلع بهذا الواجب الأولي في هذا الظرف التاريخي، وجريدة المناضل-ة ما فتئت تكد لبلورة أجوبة تراها مطابقة لمصلحة طبقتنا الآنية والإستراتيجية وتعرضها على كافة مناضلي- ات الحركة العمالية ومعها الاستعداد الذي لا يلين للتعاون من أجل تلك المصلحة.

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب : من الجلال ... إلى الانحلال

بقلم: عبد الرحيم برادة

يوم 24 يناير الجاري، حلت الذكرى 52 لحظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. جرى ذلك في سنة 1973 الفاصلة، حيث ستشتد جائحة القمع ضد مكونات اليسار المغربي، الشعبوي منه و الماركسي اللينيني. جائحة ستطوي حقبة صراع مع الملكية، ومن ثمة اتجاه هذه نحو بسط تام لتحكمها بالوضع، وتدشين حقبة جديدة عنوانها «الإجماع الوطني حول الصحراء والمسلسل الديمقراطي»، حيث سيلتف يسار وطني برجوازي حول النظام، ومعه بقايا الحزب الشيوعي المغربي المنحط، فيما ستسحق آلة القمع اليسار المنتسب الى الطبقة العاملة.

في نظرة إجمالية لمسار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب التاريخي، عرض المناضل الفقيد عبد الرحيم برادة، تقييمه ضمن الكتاب الذي أصدره عن أ.و.ط.م مركز بنسعيد آيت إيدر . كان إسهام ع. برادة النص الوحيد بلغة فرنسية في الكتاب. نعرضه مترجما أدناه على القارئ-ة محيلين على الكتاب المنوه به (الطبعة الثانية، سبتمبر 2017) لاستكمال الصورة عن تلك المنظمة العتيدة المأسوف عليها.

(المناضل-ة)

سيشهد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، المولود مع الاستقلال، حياة مضطربة بفعل توجهاته السياسية وإرادة حكم الحسن الثاني وضع حد، بكل الوسائل، لما كان للمنظمة من تأثير في الساحة الطلابية، بل وفي المجتمع المغربي برمته.

وجَدتُ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، لمّا وصلت إلى باريس سنة 1957، وقد بات حاضرا بهوية راسخة في اليسار. يسارٌ حقيقي، وقوي وجاد في تلك الحقبة. انخرطت على الفور كعضو، بعد إحاطة بالوضع أتاحها لي الرائع عمر بنجلون الذي كنت قد تعرفت عليه للتو. وستدوم صداقتنا الأخوية حتى وقت اغتياله.

كانت اجتماعات «فرع» الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في باريس متواترة، بالغة الحيوية وصاخبة في الغالب. ذلك لأن أهواء الطلاب الملتزمين سياسيًا كانت يمينية لدى أقلية ويسارية لدى السواد الأعظم.

وبوجه الدقة، كان الاستقلاليون المحافظون، في اليمين، يرون توجهات الفرع مطبوعةً جدا بالأيديولوجية الماركسية. وبفعل ذلك، غادروا، بعد تعايش وجيز مع اليساريين، وأسسوا نقابة تحت عباءة حزبهم. نقابة لن تَسِمَ أبدا الحياة الطلابية بحضورها، ولا الحياة السياسية بعمل احتجاجي.

أما في اليسار، فالصورة مغايرة كليا. ثمة في المقام الأول الطلاب الشيوعيون، قليلو العدد جدا لكنهم بالغو النشاط.

وكان هناك بوجه خاص من أقدموا على تأسيس فرع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في باريس. ذلك لأن معظم طلاب حزب الاستقلال انشقوا عن حزبهم في 1958-1959، مؤاخذينه بجريرة الاعتدال إزاء القصر، وشكلوا أول نواة باريسية لهذا الحزب اليساري الجديد. وقد شارك في هذا التأسيس جمع غفير من الطلبة الآخرين من غير المنتمين إلى حزب الاستقلال، وأنا منهم. وقد اتُّخذ قرار إنشاء هذا الفرع بعد لقاءات عديدة مع المهدي بنبركة، المؤسس الرئيس لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، تلتها لقاءات أخرى مع عبد الرحيم بوعبيد ومحجوب بن الصديق، الذين تنقلوا جميعا إلى باريس للاجتماع بنا في مكان أسطوري بالحي اللاتيني، وهو رقم 20 في شارع سربنت Serpente.

لن أفاجئ أحداً بقول إننا كنا، في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، متأثرين إلى حد كبير بالماركسية. لم يكن الحزب ينتسب إلى هذه الأيديولوجية، لكن عددا من مناضليه وبعضا من مؤسسيه، بخاصة بن بركة وبوعبيد، كانوا يستلهمونها في تفكيرهم. ومن جانب آخر تيسر لنا، بالنظر إلى قوة حضورنا في الأوساط الطلابية، الاستيلاء على فرع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. ما أثار بشدة استياء أصدقائنا الشيوعيين الذين لم يكن بوسعهم قيادة النقابة لأنهم كانوا أقلية. ما كان يعني وجوب التفاوض دائما معهم من أجل تمثيلهم في اللجنة التنفيذية لفرع باريس وفي انتخاب المندوبين إلى المؤتمرات، التي كانت تُعقد بالطبع في المغرب.

وبطبيعة الحال، كانت اجتماعاتنا العامة في باريس ومؤتمراتنا في المغرب (كنت مندوبا من باريس في مناسبتين، بقبعتي المزدوجة: الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والاتحاد الوطني للقوات الشعبية) بالغة الحيوية، لأنها كانت تتسم بالهوى الأيديولوجي المتقد، حيث كان «الرفاق الشيوعيون» يتصرفون بتلطف متعالٍ إزاء طلاب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، معتبرين إياهم ناقصي النزعة الثورية. الأمر غير الصحيح بتاتا، كما كانت تشهد عليه مساهماتنا في المؤتمرات، التي تجمع بالطبع فروع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، بفرنسا وبأوربا وبالبلدان العربية (مصر وسوريا والعراق)، وتختتم بـ»توصيات» ذات شحنة تمردية عالية.

هذا لأننا كنا ندعي إعادة تشكيل العالم. كانت للمطالب النقابية المحض مكانة ضئيلة جدا في

التتمة في الصفحة 04

تتمة الصفحة 03

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب : من الجلال ... إلى الانحلال

بقلم: عبد الرحيم برادة

عملنا، قياسا بمعركتنا السياسية من أجل مجتمع مساواة وديمقراطية (يجب ألا يكون للملك أي سلطة)، يحكمه دستور يضعه مجلس منتخب بالاقتراع العام، وحيث الدين مفصول عن الدولة. في أحد التوصيات المقررة في نهاية الخمسينيات، تجرأنا فسمينا القوات المسلحة الملكية بـ»جيش ذي هيكل صوري». أما عن النظام الملكي، فقد أعلنّا في نفس السياق بأن عليه الخضوع للإرادة الشعبية (حسب رطانتنا) أو التنحي. كان على القصر أن يعلم أننا كنا مستعدين للعمل على إقامة جمهورية إذا ما أصرّ على دسائسه «الإقطاعية»، وهي نعت غالبا ما استُخدم في خطابنا.

كنا نتصرف على هذا النحو، مفعمين بالحيوية، بشكل طبيعي، علنًا، في وضح النهار. ذلك لأن الملكية كانت حينئذ ضعيفة جدًا. وكنا نحن الطلاب اليساريون نأخذ أنفسنا على محمل جد، مدفوعين برومانسية ثورية مسيانية. باختصار، كان كل شيء يبدو ممكنًا.

لم يكن هذا الخطاب موجهاً ضد محمد الخامس، لأننا كنا نراعيه، بل ضد ابنه الذي كان يكن كراهية شديدة للاتحاد الوطني لطلبة المغرب وللاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث يكاد الاتحادان ينصهران. الأمر الذي يفسر سبب شروع الحسن الثاني، بمجرد توليه السلطة في فبراير العام 1961، في تحطيم مركزَيْ المعارضة الرئيسيين هذين. رد الطلاب بتجذرهم، فانتقل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب إلى اليسار الماركسي اللينيني أو الماوي المتطرف بعد حوالي خمسة عشر عامًا من ولادته.

وعندها رد الحسن الثاني بقمع أكثر دموية مما شهدت حقبة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الأولى في الستينيات: اعتقال مئات المناضلين، والتعذيب، والاختطافات، والمحاكمات المطولة، وإدانات هذيانية. ثم حظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. ولما عاد إلى الوجود، لم يكن أكثر من كائن مستنزف. ثم فتح الحكم الباب أمام حليفه الموضوعي في ذلك الوقت، الإسلاميون، الذين سيتكلف فصيلهم الأكثر فاشية - الشبيبة الإسلامية - في تواطؤ مع الحكم، باغتيال عمر بن جلون في 18 ديسمبر 1975. ثم حلت مكان مُثُل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الديمقراطية الأيديولوجية الظلامية التي رد عليها أنصار موجة يسارية جديدة، "القاعديون". فكان أن بدأت، مرة أخرى، حياة طلابية مطبوعة بالعنف، بيد أنه قائم هذه المرة بين الطلاب أنفسهم، عنفٌ يبيح كل شيء، حيث حلّت الأسلحة البيضاء محل سلاح الأفكار.

والنتيجة النهائية هي موت العمل النقابي الطلابي التقدمي الذي طبع المغرب لعشرين سنة كاملة، لا سيما بتكوين مثقفين أزعجوا نظام الحسن الثاني المستبد. وقد برز هؤلاء المثقفون بكل مكان تقريبا، لا سيما في الجامعة وفي حركة الدفاع عن حقوق الإنسان (خاصة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان) وفي نقابة المحامين. بيد أن الحقيقة تقتضي الاعتراف بأن بعض قدامى مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب انخرطوا في صفوف المخزن وارتقوا فيها. أما أساتذة الجامعة، فأقل ما يقال عنهم إن معظمهم لزم الصمت طوال سنوات الرصاص. وأخيرا، من بين المحامين، رفض بعض أعضاء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب - الاتحاد الوطني للقوات الشعبية السابقين (وهم أقلية) الدفاع عن المناضلين «الجبهويين» في السبعينيات (منظمات : إلى الأمام، 23 مارس، لنخدم الشعب) الذين نكلت بهم عدالة مأمورة لأنهم تجرأوا على مساندة حق الصحراويين في تقرير المصير، منكرين (أي المحامين) على هؤلاء المتهمين حرية أن يكون لهم رأي مغاير!

وإجمالاً، انحط الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، بعد أن شهد حقبة مديدة من الجلال إلى وضع كارثي. ومنذئذ وهو خامل في حالة انحلال.

20 مايو 2015

ترجمة جريدة المناضل-ة

مصدر:الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

سلسة ذاكرات.

اصدار مركز محمد بنسعيد آيت إيدر

الطبعة الثانية. شبتمبر 2027

تقرير حول الدينامية النضالية بالمركب الجامعي بمدينة فاس

بقلم- ماسين

شهدت الساحة الجامعية بجامعة فاس وملحقاتها دينامية نضالية منذ بداية الموسم الجامعي -2024 2025،حيث خاض الطلبة- ات معارك نضالية استمرت أكثر من أربعة أشهر، شهدت وقفات ومسيرات ومعتصمات وحوارات تفاوضية، كما تعرضت للقمع.

أسباب الاحتجاج

تراكمت لعدة مواسم مجموعة من الإشكالات التي يعاني منها الطلاب- ات خاصة مع المخطط البيداغوجي الجديد، مثلتسجيل وإعادةتسجيل الطلبة، إضافة الوحدات، تفريـغ الوحدات وتحيينها، إغلاق مرافق الكلية من مكتبة وملاعب، وضعية النقل الجامعي، السكن الجامعي، المطعم الجامعي، المنح ... إلخ.تراكمت هذه المشاكل منذ موسم 2019/2018 بعد عدة معارك نضالية في الموسم الذي سبقه (إضراب عن الطعام دام 40 يوما، مقاطعة شاملة للامتحانات...) انتهت بحوار خلص الى بناء حي جامعي للطالبات بالقرب من المركب الجامعي ظهر مهراز (منطقة ويسلان) بطاقة استيعابية 1600 سرير، توفير خطوط النقل المباشر بين الأحياء السكنية للطلبة- ات والمركبات الجامعية مع تجويد خدماته، بناء مكتبات من داخل الحي الجامعي، توفير سيارة إسعاف من داخل الحي الجامعي.

إلا ان هذه النتائج تم التراجع عنها، فتوقفتأشغال في بناء الحي الجامعي ب»وسلان» خلال جائحة كورونا، وشركة النقل وتراجعت جماعة فاس عن تنزيل خطوط النقل المباشرة، حيث استغت الدولة جائحة كورونا سياسيا لتُجْهِز على مكتسبات الحركة الطلابية بفاس: تسقيف عدد الطلبة- ات المستفدين- ات من المطعم الجامعي، والتراجع عن كل الوعود المقدمة سلفا، والإجهاز على منح.

مطالب الحراك الطلابي

تتعدد المطالب المحركة التي دفعت بالطلبة/ات للاحتجاج على مدى أشهر وهي كما سلف الذكر مرتبطة بسنوات مضت، منها الشق البيداغوجي، المرتبط أساسا بالتعديلات والتغيرات الحاصلة في البنية التكوينية مع ما يسمى إجازات التميز، حيث خلف هذا التغير حالات عالقة للطبلة خاصة ما يسمى إعادة تفريـغ الطلبة القدامى في الاجازات الجديدة، بما فيه من حيف وكذا ظلم في بعض الوحدات مما يضطر البعض لتكرار الوحدات مجددا. لذلك يطالبون بإخراج اللوائح وتحيين وضعية المتضررين- ات، إضافة لمشكل عدم تمكن الطلبة من التسجيل أو إعادة التسجيل، والمطالبة بتمكين الطلبة- ات من حقهم- ات في التسجيل ومتابعة الدراسة. إضافة لمجموعة من المطالب الأخرى يمكن اجمالها فيم يلي:

- فتح اعادة التسجيل، التسجيل القبلي،اعادة التسجيل بعد الانقطاع،التسجيل ببكالوريا ما قبل 2019، "النظام البيداغوجي الجديد"، التفويـج ، التفريـغ؛
- توفير الاطعام الجامعي؛
- تمديد فترة التسجيل بالمطعم الجامعي بالنسبة لجميع لطلبة غير القاطنين بالحي الجامعي؛
- توفير ممرض للمستوصف بالأحياء الجامعية؛
- تجويد وزيادة الإنارة ليلا؛
- توفير الستائر للغرف و ا لحما ما ت ؛
- تعجيل بإسكان الطالبات بالحي الجامعي؛
- فتح المرافق الحيوية (المطعم الجامعي، المقصف، الدكان...)؛
- وقف معاناة الطلبة/ ات مع النقل الجامعي.

أشكال التقرير والاحتجاج

من أجل تدبير وتسيير معركتهم- هن النضالية يعتمد الطلاب- ات علىحلقات تفاعلية للنقاش لها صفة التقرير وتنزيل الخطوات المتفق عليها، ويتم ذلك في نهاية كل خطوة نضالية ، بحيث يتم تحيين المعطيات وتحديد الخطوات وآفاق المعركة، وضافة من داخلها يتمم انتخاب لجان الحوار مع المسؤولين.

اشكال الاحتجاج الطلابي

لتنزيل مخرجات النقاشات القريرية على مستوى الاحياء الجامعية الكليات، وحتى لا يدب الملل لصفوف المحتجيين- ات، وكذلك حتى لا يتم إنهاك قواهم- هن، أعطت فالنقاشات التفاعليةأكلها بتسطير مجموعة من الاشكال النضالية المتنوعة والإبداعية وذات التدرج الذي

التتمة في الصفحة 06

تتمة الصفحة 05

تقرير حول الدينامية النضالية بالمركب الجامعي بمدينة فاس

بقلم- ماسين

يواكب قدرات وتفاوتات الطلبة واقتناعاتهم/ هن النضالية حول مطالبهم/هن:

جرت المزاوجة بين المبيت الليلي داخل إدارة الحي أو أمام الرئاسة، وكذا مقاطعة خدمات الدكاكين والمقاصف إلى حين تخفيض الأسعار، مسيرات احتجاجية واعتصامات أما مقرات مؤسسات عمومية (العمالة، المجلس البلدي، الرئاسة ...) أو خاصة (شركات النقل ستي باص وفوغال) أشكال وتظاهرات تصعيدية موازية داخل وخارج الكلية:مقاطعات متفرقة للدروس، اعتصامات داخل الكليات، مقاطعات متفرقة لحافلات النقل، تظاهرات داخل وخارج أسوار الجامعة، وقفات بالمناطق والأحياء الشعبية والأسواق الأسبوعية، وقفة أمام «جماعة» فاس، وقفة أمام «رئاسة» الجامعة، مسيرة نضالية صوب ولاية جهة فاس مكناس»تنظيم أيام ثقافية من داخل المركب الجامعي ظهر مهراز.

التفاوض

هذه المعركة النضالية التي قاربت في بعض الكليات الشهر، تخللتها حوارات مع المسؤولين بالجامعة وخارجها، غالبا لم تقدم الإجابات التي ينتظرها الطلبة- ات، وآخر هذه الحوارات بداية يناير بعد اعتصام ليلي مفتوح داخل المركب الجامعي سايس تم عقد حوار خلص لنتائج منها:

* اضافة الوحدات بالنسبة لطلبة الفصل الخامس والسادس بدون قيد او شرط، بالنسبة للفصل الثالث والرابع تم تقديم فيه وعد المقبل بدون تحديد عدد الوحدات المضافة؛

* إعادة التسجيل: على الطلبة الذين تعذر عليهم القيام بها التوجه صوب مصلحة شؤون الطلبة؛

* تغيير المجموعات فقط لذوي الاحتياجات الخاصة والطلبة السجناء ومن لديهم تداخل في الحصص؛

* التحويلات من كليات إخرى إلى كلية الشريعة: التوجه صوب شؤون الطلبة لتقديم طلب خطي؛

* بالنسبة لطلبة الفصل الخامس الذين انضافت لهم اللغات في الفصل الثالث سيتم تعديل وضعيتهم البيداغوجية؛

* إعادة فتح المنصة الخاصة بالتسجيل في البحوث؛

* قبول كافة الطلبة المنقطعين- ات وسيتم تعديل وضعيتهم البيداغوجية ؛

* تقديم وعد بخصوص إعلانات تغيب الأساتذة؛

* المكتبة الجديدة: سوف يتم فتحها في وجه الطلبة، مع إعطاء وعد بخصوص تزويدها بالحواسب والكتب؛

* تقديم وعد بخصوص تزويد المقصف بشبكة(wifi)، سبورات نقابية، وكراسي وطاولات...

* الملعب: سوف يتم فتحه خلال أسبوعين؛

* وعد بتشييد طريق رابطة بين الملعب والمقصف، إضافة إلى تعزيز ساحة الكلية بكراسي للراحة؛

* إصلاح صنابير المياه من داخل الساحة الجامعية وفتح المرافق الصحية الجديدة؛

التضامن مع نضالات أخرى

الجيد في المعركة الطلابية أنها لم تبق منغلقة داخل اسوار الجامعة، إذ تعدت ذلك فانفتحت على المعارك النضالية التي تعرفها المدينة، خاصة دعم ومساندة معارك نضالية عمالية وشعبية.شارك طلبة جامعة فاس في القافلة التضامنية الثانية معمعركة المبيت الليلي والإضراب المفتوح عن الطعام التي يخوضها رفيقين بالجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع تاونات، والتي دعا إليها المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين يوم أحد 03 نونبر2024. إضافة للمشاركة بالوقفة التضامنية التي دعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تضامنا مع معركة عمال وعاملات سيكوميك.

كما سُجل دعم المعارك التي يخوضها الطلاب- ات من طرف إطارات مناضلة وحقوقية منها الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع فاس والجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع فاس سايس.

استعمال النقابة لأغراض غير نقابية : الانتفاع بالمتاجرة بحقوق الشغيلة

مراسل نقابي

نموذج من القطاع الفلاحي

توجد المنظمات العمالية المغربية في حالة من الضعف أعجزتهاعن الحفاظ على المكاسب، فما بالك بانتزاع حقوق جديدة. أسباب هذا الضعف متنوعة، لكنها ليست موضوع بحث ونقاش داخل المنظمات. ويتمثل أحد المشاكل التي تفقد النقابة المصداقية والاعتبار في أعين الشغيلة والرأي العام الشعبي في ظاهرة «النقابيين» الذي يستعملون موقعهم لتحسين وضعهم الشخصي والاغتناء بالمتاجرة مع أرباب العمل على ظهر العمال. موضوع مسكوت عنه في المقرات والاجتماعات النقابية، وفي «الإعلام» النقابي، رغم أن روائح الفضائح تنتشر بين فينة وأخرى. هذا لا يمنع الشغيلة من الكلام فيما بينهم عن سماسرة العمل النقابي وما حققوا لأنفسهم من امتيازات وكيف لطخوا سمعة النقابة وخربوا التنظيم.

هذه الظاهرة توجد من أعلى مستويات الجهاز النقابي (مثال محمد عبد الرزاق التاريخي في قيادة الاتحاد المغربي للشغل) إلى أدنى المستويات، في الاتحادات المحلية وحتى في مكاتب نقابية بهذه المقاولة أو تلك.

وطبعا تغض الدولة الطرف عن سماسرة العمل النقابي لأن من صالحها أن تتشوه سمعة النقابة لينفر منها الشغيلة، وتضعف ليستمر جبروت رأس المال.

وإذا كانت الصحافة البرجوازية تستعمل حالات السمسرة و الفساد المنتشر في النقابات لضرب التنظيم العمالي وإبعاد الناس عنه، فمن واجبنا نحن النقابيين أن ندقق النظر في المشكل، أي في أسبابه، وسبل القضاء عليه، من أجل بناء نقابة تقوم بدورها في تنظيم الشغيلة من أجل النضال.

واجبنااستخلاص قواعد احتماء من الوصولية والانتفاعية،بتحليل ما جرى وماذا كان واجبا عمله لاتقاء الضرر؟

نستهل هذا الواجب بعرض حالة اشتهرت قبل سنوات بين نقابيي وشغيلة القطاع الفلاحي بنواحي هوارة بسهل سوس. لا يهمنا الشخص ولا مصيره بقدر ما تهمنا حالة التنظيم العمالي وضرورة وقايتها من أمثال هذا المنتفع على ظهر الشغيلة.

كان السمسار عاملا في شركة صوديا، له 20 إلى 25 سنة أقدمية،التحق بالنقابة منذ التسعينات،مستواه دراسي الرابعة إعدادي، مسؤول في جهازها المحليبالقطاع الفلاحي.

تحمَّل المسؤولية عند استقلال هوارة نقابياعن تارودانت، وقد ظهر في معركة عمال صوديا. بدأ مناضلا يتنقل بدراجة هوائية واشترت له النقابة دراجة نارية لتسهيل تنقلاته لأداء المهام النضالية.

عند اتساع التنظيم النقابي في 2015-2017 أصبحت له شعبية وأهمية، وبات يُستدعى من طرف أرباب العمل والسلطات، عند وقوع نزاعات شغل. وكان التحاق قطاع كبير بالنقابة (شغيلة كواليني بين موروكو) زاد من مكانته فتضاعف لجوء أرباب العمل والسلطات إليه، وحتى السياسيين، الراغبين في الأصوات الانتخابية للقاعدة العمالية.

وعمل لتعزيز موقعه في الجهاز النقابي عند انضمام قوى جديدة.إذ أصبح يستعملها ضد رفاقه القدامى لاعبا على»صراع الجدد والقدامى».وعند تجديد الفرع في 2018، قام بتنصيب أمين المال بالدعاية لمن يريد، بعد طرد أمين المال السابق باذلاله لأنه كانيصر على ضبط حسابات المالية معه.

منح نفسه دور محاور نيابة عن الشغيلة وفي غيابهم. فأقدم على مساومات مع أرباب العمل في ملفات نزاعات الشغل قابضا مقابلا ماديا من الطرفين العامل ورب العمل. ومع مُضي الوقت بدأت معلومات عن ذلك تتسرب، وتشيع شيئا فشيئا، حتى غدا مشهورا.

ومن أمثلة صفقاته التي غذى منها جيوبه: حالة تعويض عامل عن طرده، حيث حدد مبلغ التعويض في 60 ألف درهم، لكن لم تصله منها سوى 40 ألف، حيث استولى شريك في الشركة على 10 آلاف درهمفاز «المسؤول النقابي السمسار» بـ 10 آلافدرهم. الصفقة انفضحت.

ثاني الأمثلة: ضيعة «الكليتة» اشتراها برجوازي بدون عمال. وكان مبلغ 100 مليون سنتيم بقي عند الموثق المشرف على عملية بيع الضيعة، لحل مشكل اليد العاملة، إما بأن يعود المبلغ إلى المشتري ويستمر العمال في العمل بالضيعة، أو تسوى بها تعويضات التسريح للعمال.كان عدد الشغيلة المعنيين 25.انضموا إلى النقابة لتسوية نزاعهم مع مشتري الضيعة حول المغادرة مقابل تعويض.

تفاوض المسؤول النقابي السمسار بمفرده باسم العمال ووراء ظهرهم. اقترح على العمال تعويضا لكل واحد بمبلغ5.5 مليون سنتيم. وكان يجتمع بهم متخفيا خارج مقر النقابة. كان يوهمهم أنه اتصل بالمحامي، ويدفعهم لقبول التعويض ويطالبهم بتعويض عن «أتعابه» 1000 درهم لكل فرد، (أي ما مجموعه 25 الف درهم)،وأخذ في الوقت نفسه 30 ألف درهم من رب العمل.

25 ألف درهم أعطى منها النقابة 2000. واحتفظ بالباقي فائزا بما مجموعه: 53 ألف درهما. تسربت معلومات الصفقة من عند العمال المعنيين. أراد ثلث أعضاء الجهاز النقابي المحلي طرح المشكلة، فحاول السمسار «النقابي» إرشاء أمين المال، وبعد فشله شن حربا عليه.

كان تفجر هذه المشكلة في نهاية سنة 2018. اعترف السمسار»النقابي» أمام الجهاز النقابي المحلي. ثم تآمر لعزل العناصر التي لا تروقه يزرع الفتنة.

سنكتفي بالمثالين كي لا نثقل موضوعنا، لنمر إلى الاستنتاج.

طبعا لم تبق المشكلة في حدود الجهاز النقابي المحلي، بل كان القادة النقابيون على صعيد وطني على علم بها. وقد تصرفوا بالتغاضي لدرجة أن أحد أكبرهم كف عن الرد في الهاتف على المناضلين الحريصين على صحة النقابة وسلامتها. واستغل السمسار ذلك لمحاربة معارضيه وطردهم من النقابة. فاستصدر قرار الطرد في 2018. وقد أثرت فضائح السمسار «النقابيّ» حتى على قاعدة التنظيم فتقلص عدد الأعضاء من 1700إلى 400. من الشغيلة من هجر العمل النقابي نهائيا ومنهم من رحل إلى نقابات أخرى. فضعف نضال النقابة، وباتت الوقفات الاحتجاجية تجري بأعداد هزيلة بعد أن كانت تجمع المئات من الشغيلة. وبعد أن اشتهر السمسار النقابي، أصبح بعض أرباب العمل يوجهون عمالهم للانضمام إلى نقابة السمسار.

بدأنا بالاشارة إلى السمسار بدأ بالتنقل بدراجة هوائية، نختم بالاشارة إلى أنه ارتقى اجتماعيا وصار يتنقل بسيارة...

كيف نستأصل المكروب؟

إن السبب الرئيسي لانتشار ظاهرة سماسرة العمل النقابي هو السلوك السلبيلأعضاء النقابة أنفسهم، أي القاعدة العمالية. يأتي الشغيلة إلى النقابة بضغط من القهر في العمل والفقر. يقتنعون، بعد صبر وتحمل، أن الاتحاد بوجه رب العمل ضروري للاحتماء من ظلمه المتزايد وللعمل من أجل انتزاع الحقوق وحمايتها عندما تُكتسب. لكن الفكرة السائدة هي فكرة «النقابة المحامي»، أي النظر إلى الجهاز النقابي كوكيل ينوب عن العمال، ويعمل وحده لتحصيل الحقوق، كأن له عصا سحرية. عندها تسود الاتكالية والسلبية، وتنعدم في النقابة حياة داخلية نشيطة، حيث النقاش والتعلم الجماعيين، والمحاسبة، وضبط المالية وشفافيتها، وكشوف حساب حول أنشطة الأجهزة النقابية والمسؤولينالنقابيين، وذلك بوضع تقارير دورية منتظمة عن عمل كل جهاز تنظيمي. هذه هي المناعة المفتقدة التي تتيح للجراثيم أن تنتشر وتفتك بالجسم النقابي بنخره من داخل.

الحياة الداخلية النشيطة القائمة على مشاركة أعضاء النقابية الجماعية والديمقراطية هي الترياق الوحيد ضد السمسرة المنتفعة بالصفة النقابية.

السكوت عن الجراثيم لا يحمي النقابة بل ينسفها نسفا. لذا وجبت تربية الشغلية منذ اليوم الأول من انضمامهم إلى النقابة على المشاركة النشيطة، وتقوية مؤهلاتهم بالتكوين الفكري والنضالي، وفتح باب المشاركة النسائية، وضبط الآلية التنظيمة بانتظام الاجتماعات ومراقبة تنفيذ قراراتها.

تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار)

يفصلنا أقل من شهر على ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، أجرى موقع المناضل- ة حوار مع محمد بولنوار منسق سابق للتنسيقية- مديرية خنيفرة.

بعد مرور سبع سنوات من تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد. ما وضع هذا الإطار حاليا؟

التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، وكأي إطار فئوي لا يملك المنتمون إليه نفس المرجعيات الفكرية والسياسية والإيديولوجية، كان من المتوقع انهياره قبل اليوم بسنوات، وبقاء الإطار إلى اليوم لم يكن سهلا بالنظر إلى طبيعة الفئة المعنية من جهة ولحجم التحديات والمنعطفات التي مر منها، من جهة أخرى. ناهيك عن حجم الضغط المضاد الذي واجهته وما تزال تواجهه التنسيقية إلى اليوم، في عزلة تامة عبر المحاكمات الصورية الماراطونية التي تتعرض لها مناضلات ومناضلي التنسيقية منذ 2021 إلى اليوم، بينما تقف باقي الإطارات والتنسيقيات موقف حياد فاضح لا يخدم سوى مصالح الجلاد، وكذلك التوقيفات الانتقامية والاستنزاف المادي عبر السرقات التي تعرضت لها أجور الأساتذة على مر السنوات.

اليوم، واقع التنسيقية هو مرحلة من الجزر النضالي الحاد، اللهم بعض البيانات التنديدية تزامنا مع كل شوط من أشواط المحاكمات، والتي نحيي بالمناسبة الأشخاص القابضين على جمرة الاستمرار في زمن التخلي.

كيف كان تدخل التنسيقية طيلة إعداد الدولة للنظام الأساسي الجديد؟

التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد كانت من الإطارات السباقة إلى فضح وكشف ما كانت تتستر عنه القيادات النقابية بمعية الدولة، وقد كان موقف مقاطعة الحوار موقفا سليما، بالرغم من كل ما شابهُ من انتقادات ولوم، حتى من طرف المفروض عليهم التعاقد أنفسهم، إلا أن هذا الموقف قد كان له وقع كبير في ما بعد خلال معركة سنة 2023، فقد فهم الجميع خطورة الانجرار مع موجة «الحوار» وحسن النية وما إلى ذلك، في الوقت الذي يعلم فيه الجميع أن المطلب الأساسي للمفروض عليهم التعاقد لا يقبل الحوار إلا في كيفية تنزيله، أما أنصاف الحلول فغير واردة لا شكلا ولا مضمونا، على النقيض تماما مما يحاول بعض القياديين النقابين ومن ابتلعوا الطعم من المفروض عليهم التعاقد المنخرطين معهم، الترويج له عبر أكذوبة الإدماج التشريعي والإدماج المالي... والحقيقة أن جوهر التعاقد قائم إلى اليوم (إقبار الوظيفة العمومية في قطاع التعليم انصياعا لتوصيات المؤسسات الإمبريالية العالمية).

ما كان دور التنسيقية في حراك التعليم 2023؟

خاضت التنسيقية، بل وقادت التنسيق الوطني بكل جرأة، سواء اتفقنا مع طريقة تدبير المعركة في شموليتها أو اختلفنا، وإن كان هناك من إيجابيات في النظام الأساسي فذلك بفضل العمل الإعلامي الجبار الذي قام به مناضلو ومناضلات التنسيقية الوطنية التي فضحت الكوارث التي كانت ستمر في النسخة الأولى بل وحتى في ما جرى الاتفاق حوله في محضر 14 يناير 2023 عبر اللجة التقنية، بالرغم من كون التنسيقية كانت وقتئذ قد خرجت لتوها من معركة مقاطعة تسليم النقط الطاحنة التي أنهكت الكثير من الطاقات النضالية وجعلتها تتوارى عن الأنظار. (هذا جانب آخر من الجوانب التي أدت بالتنسيقية إلى مرحلة السبات هذه).

القانون التكبيلي لحق الإضراب هجوم خطير: ما موقع التنسيقية في النضال ضده، وفي المبادرات القائمة (الجبهات)؟

على الرغم من كون التنسيقية الآن خارج الجبهتين، إلا أن موقفها كان واضحا منذ البداية وما يزال؛ وهو رفض أي نقاش يفضي إلى تقييد حق الإضراب، والبيان الأخير كان واضحا في هذا الباب. تبقى مسألة الانخراط في الخطوات الميدانية من عدمها مرتبطة بمخرجات الجموع العامة، التي تسير ببطء مع الأسف بالنظر للإكراهات التي سلف ذكرها.

تجدر الإشارة إلى أن التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، كانت قد حذرت في بداية الحراك التعليمي 2023 من مغبة السقوط في مستنقع الاستنزاف وكان الكثير من الأصوات يدعو إلى تدبير المعركة بما لا يفقد الشغيلة وهجها وتأهبها، استعدادا لهذه المحطات بالذات (قانون الإضراب، التقاعد وصناديق الضمان الاجتماعي...).

طيلة تواجد التنسيقية، كان هناك نقاش وسجال حول ازدواجية الانتماء إلى التنسيقية والنقابة: هل بالإمكان أن يساهم الانخراط الواسع لمفروض عليهم- هن التعاقد في النقابات وتولي مسؤوليات تنظيمية في تطوير العمل النقابي في قطاع التعليم؟

أولا نقاش الازدواجية لم يظهر إلا في المرحلة ما بعد أبريل 2019، ولم يكن بالتسطيح الذي أضحى عليه مؤخرا. أتذكر أننا خلال المجلس الوطني التأسيسي بتاريخ 4 مارس 2018 وقفنا جميعا وصرحنا بانتمائنا النقابي والحزبي... دون أي تحفظات، ليظل المحدد للانتماء للتنسيقية هو الموقفُ من التعاقد وممارسة فكر التنسيقية من داخل القطاع.

ما حدث هو أن بعض قاصري الفهم للعمل النقابي طفوا للسطح في مرحلة من مراحل الجزر النضالي للتنسيقية فطفى معهم فهمهم المغلوط هذا. فمن يفهم النقابة امتيازا ومجالا للاختباء والبحث عن التكليفات المشبوهة مقابل بطاقة الانخراط، لا يمكن أن يستوعب كنه وأهمية العمل النقابي ووجود النقابة بالأساس كإطار، بِغض النظر عن طبيعة قيادتها أمناضلة أم بيروقراطية منبطحة .

والغريب هو أن نجد من كانوا يسوقون لهذا الفهم المغلوط- المغالط هم أول من هرول يتهافت للارتماء على المكاتب النقابية، تاركين خلف ظهورهم كل ما كالوه للمناضلين المنتمين نقابيا من تهم وتحاملات.

أما في ما يخص السؤال، فلا شك أن التجارب التي مر منها المفروض عليهم التعاقد، خاصة من تحملوا المسؤولية التنظيمية داخل التنسيقية، ستعود بالإيجاب على العمل النقابي داخل القطاع، شريطة أن يظل هؤلاء المناضلون والمناضلات على نفس منوال اليقظة والفطنة ضد الممارسات البيروقراطية، وأن يظلوا صامدين في وجهها حتى تتغير.

سبق للمجلس الوطني أن أصدر موقفه بخصوص الانتخابات المهنية وقرر مقاطعتها: هل لا يزال هذا الموقف صحيحا بعد مستجدات النظام الأساسي الجديد؟

لا أعتقد أن المجلس الوطني سيظل على نفس الموقف ولا الأساتذة سيجسدون هذا الموقف إذا صدر، لأن علة الموقف كانت إسقاط الفئوية داخل الفئة ذاتها، أما وقد باتت اللجان متساوية الأعضاء تمثل الجميع فلا أرى سببا لمقاطعة الانتخابات المهنية. وحتى لو تمت المقاطعة بنسبة 100% من المفروض عليهم التعاقد فالتمثيلية قائمة بتصويت باقي الشغيلة، ما يعني لا جدوى من الموقف، اللهم إن كان للاستهلاك الإعلامي، في تقديري الخاص.

في سياق هذه المستجدات (النظام الأساسي الجديد، تمرير قانون الإضراب، الانخراط في النقابات): كيف ترى مستقبل تنسيقية المفروض عليهم- هن التعاقد؟

أعتقد أن الإطار سيظل قائما، ربما ليس بنفس الوهج، ولا بنفس النسق النضالي السابق، ولكنه سيظل قائما بالنظر للضحايا الحاليين والمحتملين أيضا.

عين على نضالات طبقتنا

بقلم؛ العاصي

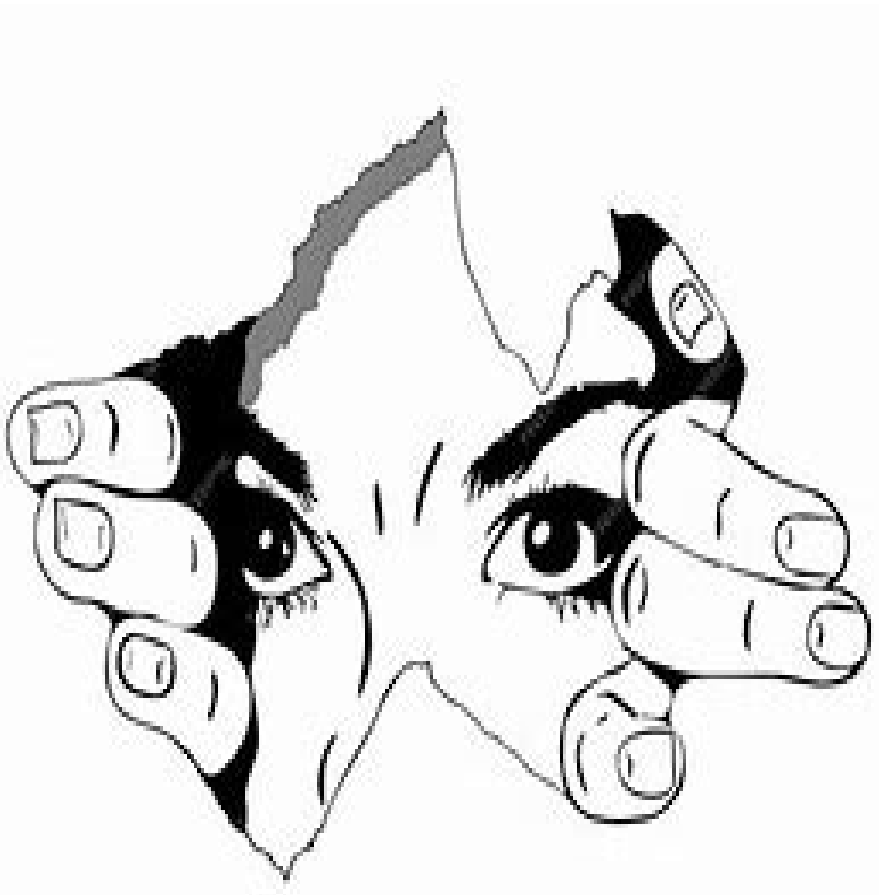

قطاع الصحة

أعلن التنسيق النقابي لقطاع الصحة العمومية عن "برنامج نضالي" يبدأ بإضراب وطني شامل يوم الأربعاء 15 يناير 2025، يشمل جميع المؤسسات الصحية باستثناء أقسام المستعجلات والإنعاش، مرفق بوقفة احتجاجية أمام مقر وزارة الصحة في الرباط، وأعلنت النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام عن استمرار "معركتها النضالية" لثلاثة أسابيع، احتجاجًا على تجاهل مطالب الأطباء، ويتضمن البرنامج النضالي سلسلة إضرابات وطنية يومي 21 و22 يناير، تليها إضرابات أيام 28 و29 و30 يناير، وأسبوع نضال أطلقوا عليه "أسبوع غضب طبيب القطاع العام" من 3 إلى 9 فبراير، يشمل وقفات احتجاجية وتعليق الفحوصات الطبية. تطالب النقابة بتطبيق ما اتفق عليه خلال المفاوضات السابقة وبتحسين أوضاع الأطباء وظروف العمل في المؤسسات الصحية. انتقد أطباء القطاع العام تجاهل صياغة المراسيم المتعلقة بتوقيت العمل، والحراسة، ومقر العمل، والحركية داخل المجموعة الصحية، بالإضافة إلى الجزء المتغير من الأجرة، والتكوين المستمر، والاشتغال في القطاع الخاص بالنسبة لشغيلة الصحة، وكل تفاصيل الممارسة في القطاع العام. كما تشكل المطالب الخاصة بالتعويض عن المسؤولية الطبية، والزيادة في التعويض عن التخصص، وحل مشكل التعويض عن تخصص طب الشغل، ومشكل المدرسة الوطنية للصحة العمومية، مطالبا إضافية.

———————

ببرنامج يومين في كل أسبوع، تستمر اللجنة الوطنية للأطباء الداخليين والمقيمين في المغرب في "إضرابات وطنية" سبق أن دشّنتها منذ أسابيع عدة، مع استثناء مصالح المستعجلات والإنعاش والحراسة حفاظًا على سلامة المرضى وضمانًا لاستمرار الخدمات الأساسية.

يؤكد الأطباء "الداخليون والمقيمون" أن "هذه الإضرابات تستثني الأنشطة الأكاديمية الصرفة وتخص فقط الأنشطة داخل المصالح الاستشفائية". يحتج هؤلاء ضد "تزايد الضغوطات والصعوبات التي تعانيها منظومة الصحة العمومية، وإمعان الجهات الوصية في تجاهل الحقوق والمطالب المشروعة للأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان الداخليين والمقيمين".

قطاع التعليم...

ينظم مربو- ات التعليم في مدينة خنيفرة المنضوون- ات في نقابتي CDT وFNE وقفة احتجاجية أمام المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية يوم 25 يناير 2025 للمطالبة بالزيادة في الأجور ووقف الاقتطاعات وإدماج المربون والمربيات في أسلاك الوظيفة العمومية.

سبق أن احتج عشرات المربون- ات، المنضوون- ات تحت لواء النقابة الوطنية لمربي ومربيات التعليم الأولي والرياضة، التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أمام مقر وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، في وقفة احتجاجية يوم 10 ديسمبر 2024، بشعارات ولافتات تدافع عن الإدماج في الوظيفة العمومية و فض الوساطة والاستعباد ومن أجل الرفع من الأجور، أبدوا خلال خوضهم- هن هذا الشكل الاحتجاجي تمسكا قويا "بالإدماج في الوظيفة العمومية، وتحديدا السلك الابتدائي، بما أنهم- هن يزاولون بمدارس عمومية، وتحت إشراف مدرائها، فضلا عن أنهم- هن يخضعون لزيارات التفتيش من قبل مفتشين يشتغلون في الآن نفسه بالمؤسسات التعليمية على اختلاف أسلاكها"، مشددين- ات على أن "الإدماج سيشكل خلاصا من قيود الأجرة الهزيلة وظروف الاشتغال غير المواتية أو المتناسبة مع المعايير الواجب توفرها بالنسبة لمربي وحجرات التعليم الأولي».

يشتغل المربون- ات في ظروف أقل ما يقال عنها: ظروف عبودية، فالأجور هزيلة جدا لا تتجاوز 2000 درهم في غياب أدنى حماية اجتماعية. فالضمان الاجتماعي منعدم والتغطية الصحية غائبة في ظل كثرة مخاطر الشغل والأمراض المهنية.

———————

دعت الجامعة الوطنية للتعليم (الاتحاد المغربي للشغل) المساعدين- ات التربويين- ات إلى خوض إضراب وطني يوم 30 يناير 2025، يرافقه اعتصام أمام مقر وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وذلك احتجاجًا على تجاهل ملفهم- هن المطلبي. ويطالبون بمنح تعويض قدره 500 درهم عن الإطار تنفيذًا لاتفاق 10 ديسمبر 2023، وإعادة ترتيب أصحاب السلالم الدنيا في الدرجة الثالثة بأثر إداري ومالي، بالإضافة إلى تدقيق المهام وتقليص ساعات العمل، وتغيير الإطار والترقي عن طريق الشهادات الجامعية. كما طالبت النقابة برفع قيمة التعويض التكميلي إلى 1000 درهم، واحتساب السنوات السابقة للترسيم في الأقدمية العامة بأثر مالي وإداري، بالإضافة إلى تمكين المساعدين- ات التربويين- ات من منحة مدارس الريادة، على غرار باقي المتدخلين- ات في هذا المجال.

نفذت النقابة الوطنية للمساعدين التربويين SNAP التابعة للجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي احتجاجا وطنيا يوم 10 ديسمبر 2024، أمام مقر وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، احتجاجا على تأخر الوزارة في صرف التعويضات التكميلية الشهرية لهؤلاء المساعدين، ودعوة إلى إنصاف حاملي الشواهد منهم بالحق في الترقية، ومن أجل توضيح حدود المهام المسندة إليهم وكذا ساعات عملهم. كما طالب المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم، العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل بأجرأة اتفاق 10 ديسمبر 2023؛ والذي ينص بوضوح على استفادة المساعدين التربويين من تعويض تكميلي بمبلغ 500 درهم» مع «حذف الدرجتين الخامسة والرابعة، وترتيب الجميع في الدرجة الثالثة السلم (9) بأثر رجعي إداري ومالي. ودعا المكتب النقابي إلى تمكين المساعدين التربويين من الترقية بالشهادات الجامعية (الإجازة، الماستر...) مع تغيير إطارهم داخل الهيئة

التتمة في الصفحة 10

التتمة في الصفحة 09

عين على نضالات طبقتنا

بقلم؛ العاصي

الإدارية، مطالبا بتحديد مهام هؤلاء وتدقيقها بشكل يضمن الكرامة، وذلك بإعادة النظر في المذكرات المنظمة لعمل هذه الفئة مع مراجعة فورية لساعات العمل.

———————

دعت نقابة المتصرفين- ات التربويين- ات الى تنفيذ إنزال وطني إنذاري بالرباط، وذلك يوم 31 يناير 2024. مؤكدة تشبثها بالملف المطلبي للنقابة، ومحذرة من مغبة المساس بترقية خريجي سلك الإدارة التربوية.

———————

أعلنت اللجنة الوطنية لحاملي الشهادات التابعة للجامعة الوطنية للتكوين المهني، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، عن تنظيم إضراب واعتصام يوم 27 يناير أمام الإدارة العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بالدار البيضاء. كما أكدت اللجنة اعتزامها تنفيذ إضراب واعتصام آخر لمدة يومين في 17 و18 فبراير 2025.

———————

احتجت "التنسيقية الوطنية لأساتذة الزنزانة 10" بتنظيم وقفة احتجاجية مركزية أمام مقر وزارة التربية الوطنية بالرباط يوم الأحد 19 يناير ، احتجاجا على عدم تصحيح وضعيتهم الإدارية.

ترفض التنسيقية التنزيل الحالي للمادة 81 من النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، مؤكدة أن "هذا الحل لم يحقق العدالة المطلوبة، وهو ليس سوى معالجة سطحية لمشاكل عميقة تعاني منها هذه الفئة منذ سنوات طويلة»، والتي منحت سنوات اعتبارية لبعض الفئات، لم تصحح الوضعية الإدارية 'الشاذة' التي عانى منها أساتذة الزنزانة 10 منذ سنة 2019.

———————

اجتمع أساتذة- ات اللغة الأمازيغية في وقفة احتجاجية، يوم 9 يسمبر ، أمام مقر وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، رافعين- ات شعارات ترفض "التهميش والإقصاء" الذين تعاني منهما اللغة الرسمية داخل المنظومة التعليمية.

واستنكر المشاركون- ات في الوقفة التي دعت إليها التنسيقية الوطنية لأساتذة اللغة الأمازيغية، إقصاء الأمازيغية من مشروع الريادة، والإحصائيات التي تقدمها الوزارة الوصية، لا سيما في ما يتعلق بعدد المؤسسات التعليمية التي تدرس فيها اللغة وعدد المتعلمين المستفيدين من دراسة هذه المادة.

———————

بقطاع الجماعات الترابية...

عمال وعاملات «المُوقْف» بقطاع الزراعة الرأسمالية

بعد أيام من احتجاجات 25 نوفبر 2024 رفضا لأوضاع الاستغلال الذي يتعرضون له في الضيعات الفلاحية ووحدات التلفيف، خاض عمال- ات الزراعة المرتبطين ب»الموقف» بكل من بيوكرى وسيدي بيبي والخميس أيت عميرة إضرابا لمدة ثلاثة أيام 9/ 10/ 11 ديسمبر 2024، أجل المطالبة برفع الأجور إلى 150 درهم وبالقدر الذي يضمن كرامتهم ويتماشى مع الغلاء الفاحش، ولوقف كل الانتهاكات التي تتعرض لها حقوقهم- هن من طرف كبار الفلاحين والمصدرين.

جاء في بلاغ "لجنة دعم حراك العمال والعاملات بالقطاع الزراعي في اشتوكة أيت باها" التي تضم عددا من الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية: «إن استمرار الحراك السلمي لعمال وعاملات القطاع الزراعي بالإقليم والدعوة إلى تنفيذ إضراب عن العمل للمرة الثانية، يأتي من أجل تلبية مطالب مادية واجتماعية وتحسين ظروف العمل ومطالبة الدولة بمنع أساليب السمسرة و الوساطة في « الموقف».

عمال منجم الدرع الأصفر في الاحتجاج

يطالب عمال منجم الدرع الأصفر وكدية عيشة التابع للمجموعة المنجمية "مناجم" بضمان حقوقهم بسبب أوضاعهم الاجتماعية المتدهورة نتيجة تسريحهم من طرف شركة طوب فوراج "Top Forage" العاملة لفائدة الشركة بموجب عقود المناولة.

للإشارة فشركة "طوب فراج» حرمت العمال من أجورهم منذ يونيو 2024، ومن التغطية الصحية الخاصة بهم وبأسرهم منذ يونيو 2024 بسبب توقف الشركة عن تسوية وأداء مستحقاتهم إتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إضافة إلى حرمان أطفالهم من منحة عاشوراء والاستفادة من المخيم الصيفي وخدمات اجتماعية أخرى.

خاض العمال 72 اعتصاما أمام المنجم، وأجروا عدة حوارات مع اللجنة المحلية لحل نزاعات الشغل تحت إشراف السلطة المحلية بدائرة السعادة عمالة مراكش ولقاء واحد مع اللجنة الإقليمية بمقر عمالة مراكش دون أن تسفر هذه اللقاءات عن نتائج نهائية ومنصفة تفضي إلى حل المشكل واحترام وضمان حقوق العمال المشروعة»؟

طالب العمال ب»التعويضات المستحقة والقانونية على سنوات العمل داخل المنجم، والحفاظ على المكتسبات المحققة والمتراكمة منذ سنوات، والأجر العادل والمنصف في حالة حلول شركة أخرى محل "طوب فراج « خاصة أن هناك حديث عن تعويضها بشركتي HYDROMINE و SOCO MINING.

نقابة الصندوق المغربي للتقاعد

أعلن المجلس العام لنقابة الصندوق المغربي للتقاعد المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، يوم 9 ديسمبر 2024، موقفه في ما يسمى بإصلاح نظام المعاشات المدنية، وعدم قبول أن يكون شغيلة الصندوق ضحاياه. و أعلنت النقابة أن ستنقل الوقفات الاحتجاجية من مقر المؤسسة إلى مقر وزارة المالية، و»البداية بوقفة رمزية أمام الوزارة كمقدمة لسلسلة وقفات ابتداء من منتصف شهر دجنبر. تتعلق المطالب بضرورة استفادة شغيلة الصندوق من زيادة 1000 درهم كباقي فئات شغيلة القطاع العام وقد أعلن المجلس المذكور استمرار شغيلته في الاعتصام المفتوح بالمقر المركزي وبباقي المندوبيات الجهوية، وتحميل الوزارة تبعات ما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلا.

قطاع الجماعات الترابية

أعلن التنسيق النقابي الرباعي لموظفي الجماعات الترابية عن تنظيم إضراب وطني ووقفات احتجاجية يوم 30 يناير 2025، وذلك احتجاجًا على استمرار تجاهل مطالب القطاع وغياب أي أفق لحل الأزمات التي يعاني منها العاملون. جاء هذا القرار بعد فشل التفاوض مع الدولة وعدم الاستجابة للرسائل النقابية التي تم إرسالها في 11 نوفبر 2024.

ووفق بلاغ للتنسيق النقابي، سيُنظم إضرابٌ عام لمدة 24 ساعة يوم 30 يناير 2025، مصحوبًا بوقفات احتجاجية موحدة أمام مقرات ولايات وعمالات الجهات في جميع أنحاء المغرب، وتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر المديرية العامة للجماعات الترابية في الرباط.

التفكير الجنساني. البطريركية و / أو الرأسمالية: لنُعِد فتح النقاش

Cinzia Arruzza سينزيا أروزا

الحلقة 7

2 . علينا أن نميز بين ما هو وظيفي وخاص بالرأسمالية وما هو نتيجة ضرورية لها. فالمفهومان مختلفان. ربما يكون من الصعب أن نثبت، على مستوى عالٍ من التجريد، أن الاضطهاد بين الجنسين ضروري لعمل الرأسمالية. صحيح أن التنافس الرأسمالي يخلق باستمرار اختلافات وعدم مساواة، لكن هذه التفاوتات، من وجهة نظر مجردة، ليس بالضرورة أن تكون تفاوتات بين الجنسين. ومن وجهة النظر هذه، إذا قمنا بالتجربة الذهنية المتمثلة في التفكير في رأسمالية «نقية»، نحللها فقط على أساس آلياتها الأساسية، فربما تكون ميكسينز وود Meiksins Wood على حق. رغم ذلك، فإن هذا لا يثبت أن الرأسمالية لن يكون من نتائج عملها الملموس إعادة الإنتاج المستمر للقمع بين الجنسين، وغالبًا بأشكال مختلفة. سأقول المزيد عن هذا الأمر في التأمل الجنساني الرابع، الذي سيتناول مفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعية.

3. أخيرًا، دعونا نعود إلى مسألة التمييز بين المستوى التحليلي والمستوى التاريخي. إن ما هو ممكن من وجهة نظر تحليلية بحتة وما يحدث من وجهة نظر تاريخية هما شيئان مختلفان تمامًا. توجد الرأسمالية دائمًا في تشكيلات اجتماعية ملموسة لها تاريخها الخاص. وكما قلت سابقًا، لطالما اتسمت هذه التشكيلات الاجتماعية بوجود مستمر ودائم للقمع الجنساني.

لنفترض الآن، على المستوى النظري تمامًا، أن هذه التسلسلات الهرمية في تقسيمات العمل تمليها أشكال أخرى من عدم المساواة (الطويل والقصير، الكبير والصغير، النحيف والبدين، من يتحدثون لغة هندو أوروبية ضد الآخرين...). يمكننا الافتراض حتى أن الحمل والولادة أصبحا ميكانيكيين بالكامل، وأن مجال العلاقات العاطفية بأكمله يمكن تسليعه وإدارته من قبل الخدمات الخاصة... باختصار، لنفترض كل ذلك. هل هذه رؤية ذات مصداقية تاريخية؟ هل يمكن بسهولة إبدال الاضطهاد الجندري بأنواع أخرى من التراتبية التي من شأنها أن تعمل على نفس القضايا، والتي تبدو طبيعية ومتجذرة في النفس وفي عمليات التكوين الإيحائي؟ يبدو أن الشك في ذلك أكثر من مشروع.

الانطلاق من تحليل تاريخي ملموس

في الختام، وللإجابة عن السؤال حول ما إذا كان التحرر الكامل للمرأة وتحريرها يمكن أن يتحقق في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي، يجب البحث عن الإجابة ليس على أعلى مستوى تجريدي لتحليل رأس المال، على العكس، على مستوى التحليل التاريخي الملموس.

هنا يكمن الخطأ، ليس فقط لدى ميسكينز وود، بل أيضاً لدى العديد من الماركسيين المتمسكين بشدة بفكرة التسلسل الهرمي بين الاستغلال (الأساسي) والاضطهاد (الثانوي). إذا أردنا أن نطرح على أنفسنا سؤال الطبيعة السياسية لهذا السؤال ونحاول الإجابة عليه، فعلينا أن نفعل ذلك من خلال تصور تاريخي لماهية الرأسمالية وما كانت عليه. هذه هي إحدى نقاط انطلاق النسوية الماركسية التي يجب أن يلعب فيها مفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعي دورًا مركزيًا.

التفكير الجنساني ((4: إعادة التفكير في رأس المال من أجل إعادة التفكير في النوع الاجتماعي

سعيت في «التفكير الجنساني» السابق إلى توضيح حدود «التفكير المجزأ»، ذلك الذي يصور مختلف أنواع القمع والهيمنة دون فهم وحدتها الجوهرية، من خلال اختزال كل وجه من هذه الأوجه إلى نظام مستقل. كما انتقدت أيضًا قراءة العلاقة بين الرأسمالية والقمع الجندري استنادًا إلى ما عرّفته بفكرة «الرأسمالية اللامبالية». حان الوقت الآن لتناول هذه «النظرية الوحدوية» الشهيرة، ومفهوم «إعادة الإنتاج الاجتماعي».

إعادة صياغة مفهوم رأس المال

تنطلق المواقف «الثنائية» غالباً من فكرة أن النقد الماركسي للاقتصاد السياسي يحلل القوانين الاقتصادية البحتة لرأس المال من خلال مقولات اقتصادية بحتة. وبالتالي لن يكون كافياً لفهم الظواهر المعقدة مثل تعدد علاقات القوة أو الممارسات الخطابية التي تشكلنا كذوات. لهذا السبب، تعتبر المقاربات المعرفية البديلة - القادرة على استيعاب أسباب أخرى غير الأسباب الاقتصادية - أكثر ملاءمة لفهم خصوصية هذه العلاقات الاجتماعية وعدم قابليتها للاختزال.

يتقاسم هذه الفرضية طيف واسع من المنظرات النسويات. اقترح البعض منهن أننا بحاجة إلى «تزاوج» أو مزيج إنتقائي من أنواع مختلفة من التحليل النقدي، بعضها مخصص للقوانين الاقتصادية «الخالصة» للتراكم الرأسمالي، والبعض الآخر يشير إلى أشكال أخرى من العلاقات الاجتماعية. اكتفت أخريات بتبني ما يسمى بـ»الانعطاف اللغوي» في

التتمة في الصفحة 12

تتمة الصفحة 11

التفكير الجنساني. البطريركية و / أو الرأسمالية : لنُعِد فتح النقاش

سينزيا أروزا Cinzia Arruzza

النظرية النسوية، وفصلوا نقد القمع الجنساني عن نقد القمع الرأسمالي.

في كلتا الحالتين، الافتراض الشائع هو أن هناك «قوانين اقتصادية خالصة» مستقلة عن علاقات الهيمنة والاغتراب المحددة. هذه الافتراضات بالتحديد هي التي نحتاج حقًا إلى التشكيك فيها. لضيق الحيز المتاح، سأقتصر هنا على تسليط الضوء على جانبين من النقد الماركسي للاقتصاد السياسي.

1. علاقة الاستغلال تنطوي دائمًا على علاقة هيمنة واغتراب

لا تنفصل هذه الجوانب الثلاثة أبدًا في النقد الماركسي للاقتصاد السياسي. فالمرأة العاملة هي أولًا وقبل كل شيء جسدٌ حيٌّ مفكّرٌ خاضعٌ لأشكالٍ محددةٍ من الانضباط الذي يعيد تشكيلها. وكما كتب ماركس، فإن العملية الإنتاجية «تنتج» العاملة بنفس النسب التي تعيد بها إنتاج العلاقة الرأسمالية. بما أن كل عملية إنتاجية هي دائمًا عملية ملموسة، أي تتميز بجوانب محددة تاريخيًا وجغرافيًا، فمن الممكن إدراك أن كل عملية إنتاجية مرتبطة بعملية انضباطية تشكل جزئيًا نوع الذات التي تصبح العاملة جزءًا منها.

يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لاستهلاك السلع؛ فكما أوضح كيفن فلويد Kevin Floyd في تحليله لتكوين الهوية الجنسية، فإن استهلاك السلع له طابع تأديبي ويساهم في إعادة تحديد الهوية الجنسية. وبالتالي فإن هذا الاستهلاك هو جزء من عملية تشكيل الذاتية subjectivité.

2. بالنسبة لماركس، يشكل الإنتاج وإعادة الإنتاج وحدة لا تتجزأ

بعبارة أخرى، بينما يتميز وينفصل كل من الانتاج وإعادة الإنتاج بخصائص محددة، إلا أنهما يتحدان بطريقة ضرورية كلحظات ملموسة لكلٍ مفصلي. تعني «إعادة الإنتاج» هنا عملية إعادة إنتاج المجتمع ككل، أو بعبارة ألثوسرية (Louis Althusser): إعادة إنتاج شروط الإنتاج: التعليم والصناعة الثقافية والكنيسة والشرطة والجيش ونظام الرعاية الصحية والعلم والخطاب الجنساني، والعادات الاستهلاكية... كل هذه الجوانب تلعب دورًا حاسمًا في إعادة إنتاج علاقات إنتاج محددة. يلاحظ ألثوسر في كتابه «الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية» أنه بدون إعادة إنتاج شروط الإنتاج، لن يستمر التكوين الاجتماعي أكثر من عام.

ينبغي عدم النظر إلى العلاقة بين الإنتاج وإعادة الإنتاج بطريقة ميكانيكية أو حتمية. في الواقع، في رأيي أنه على الرغم من أن ماركس يعتبر المجتمع الرأسمالي كلاً، إلا أنه لا يعتبره كلاً «معبراً». وبعبارة أخرى، لا يوجد «انعكاس» مباشر وتلقائي بين اللحظات المختلفة لهذه الكلية (الفن، الثقافة، البنية الاقتصادية، إلخ)، أو بين لحظة معينة والكلية ككل.

وفي الوقت نفسه، فإن تحليل الرأسمالية دون الأخذ بعين الاعتبار هذه الوحدة بين الإنتاج وإعادة الإنتاج هو الوقوع في المادية المبتذلة أو الاقتصادية. لكن ماركس لا يرتكب هذا الخطأ. كل ما علينا فعله هو أن نقرأ ليس فقط كتاباته السياسية، ولكن أيضًا كتاب «رأس المال» نفسه، مثلا في المقاطع التي تتناول الصراع على يوم العمل أو التراكم البدائي. من الواضح في هذه المقاطع أن الإكراه والتدخل النشط للدولة والصراع الطبقي هي عناصر مكونة لعلاقة الاستغلال التي لا تحددها القوانين الاقتصادية والميكانيكية البحتة. تعمل هذه الملاحظات على التأكيد على حقيقة أن الفكرة القائلة بأن ماركس يدرك الرأسمالية من الناحية الاقتصادية فقط لا يمكن الدفاع عنها. هذا لا يعني أنه لا توجد، أو لم تكن هناك نزعات اختزالية أو مادية مبتذلة داخل التقليد الماركسي. لكن هذا يعني أن هذه النزعات تستند إلى سوء فهم أساسي لطبيعة النقد الماركسي للاقتصاد السياسي وتصور القوانين الاقتصادية كأشياء إحصائية أو هياكل مجردة وليس كأشكال من النشاط البشري أو العلاقات الإنسانية.

أما الفرضية البديلة والمعارِضة فهي أن الفصل بين القوانين الاقتصادية البحتة للرأسمالية وأنظمة الهيمنة الأخرى يرقى إلى تصور الوحدة بين الإنتاج وإعادة الإنتاج من حيث الهوية المباشرة. إن وجهة النظر هذه تميز جزءًا من الفكر النسوي الماركسي، لا سيما ذا الأصل العمالي، الذي أصر على اعتبار العمل الإنجابي منتجًا لفائض القيمة بشكل مباشر، وبالتالي محكومًا بالقوانين نفسها.

ولأسباب تتعلق بالحيز، سأقتصر هنا على إبداء ملاحظة نقدية مفادها أن وجهة نظر من هذا النوع ترقى في رأيي إلى شكل من أشكال الاختزال، الذي يحجب الفرق بين العلاقات الاجتماعية المختلفة ولا يساعد في فهم الخصائص المحددة لعلاقات الهيمنة المختلفة، التي يعاد إنتاجها باستمرار ولكن أيضاً المتحولة، التي نجدها في كل تشكيل اجتماعي رأسمالي.

كما أنه لا يساعدنا، أيضا، على تحليل الطريقة المحددة التي تتم بها بعض علاقات السلطة خارج سوق العمل، بينما تظل موجهة بشكل غير مباشر من قبل نفس السوق: مثلا، من خلال أشكال مختلفة من استهلاك السلع، أو من خلال القيود الموضوعية التي يفرضها العمل المأجور (أو ما يعادله: البطالة) على الحياة الفردية والعلاقات بين الأشخاص.

في الختام، أقترح أن نفكر في النقد الماركسي للرأسمالية كنقد لمجموعة مفصلية ومتناقضة من علاقات الاستغلال والهيمنة والاغتراب.

(... يتبع)

الولايات المتحدة–عام جديد ، رئيس جديد (سابق) ، حقبة جديدة ؟

بقلم: دان لا بوتز

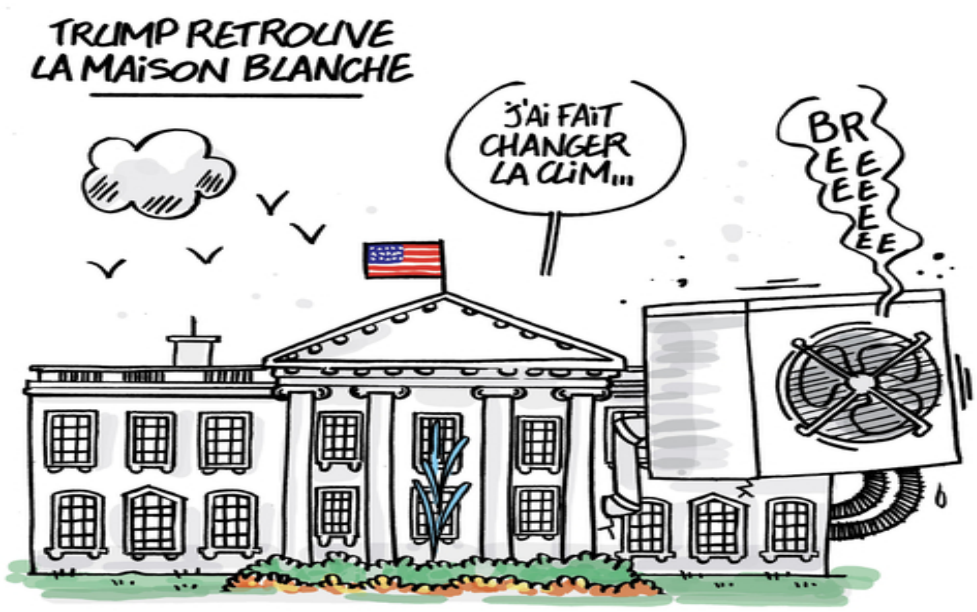

احتفل الأمريكيون بالعام الجديد في الأول من يناير/كانون الثاني بالألعاب النارية والأمل في مستقبل أفضل. ولكن هذا العام الجديد سيشهد عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة في 20 يناير/كانون الثاني مع وعود باتخاذ إجراءات سريعة لترحيل المهاجرين غير الشرعيين و"إصلاح الاقتصاد" وإحداث تغيير جذري في الحكومة.

إن بوسع ترامب أن يفعل الكثير مما يريد، لأنه لا يسيطر على الرئاسة فحسب، بل أيضًا على الأغلبية الجمهورية في مجلسي الشيوخ والنواب، بالإضافة إلى محكمة عليا ودية. ومع وجود مجلس وزراء ومستشارين من أصحاب المليارات، وأساليبه الديكتاتورية، والدعم الشعبي الهائل، يبدو أننا نتجه صوب بلوتوقراطية مستبدة، ويخشى البعض أن يكون ذلك شكلاً من أشكال الفاشية.

خفض الميزانيات الاجتماعية

تعني قوة الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية أن ليس بوسع ترامب إعادة تشكيل أمريكا وحسب، بل أن يغير العالم أيضًا. فعلى صعيد داخلي، يعد ترامب بإبقاء التخفيضات الضريبية على الشركات التي طبقها مع الكونغرس في العام 2017. وبرغم هذه التخفيضات، وعد بحماية أهم برامج الرعاية الاجتماعية في أمريكا، أي الضمان الاجتماعي، التأمين الصحي والمساعدة الطبية. ومع ذلك، يريد العديد من الجمهوريين خفض هذه البرامج بشكل كبير. ويريد ترامب تحويل وزارة العدل، التي بات استقلاليتها ونزاهتها أمرا نظريا، إلى سلاح ضد من يصفهم بـ" العدو الداخلي ".

ومن المتوقع أن يخفض الكونغرس برامج الإسكان والتعليم. وفي حال مصادقة مجلس الشيوخ ، سيكون رئيس وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية هو روبرت ف. كينيدي، الذي يقول أنه " لا يوجد لقاح آمن "، مما قد يضر بالصحة العامة. وبدأ الذكاء الاصطناعي في تغيير جميع أشكال العمل والأنظمة الاقتصادية والمراقبة والمخابرات، ولكن ليس لدى ترامب برنامج واضح لمواجهة هذه التطورات الجديدة.

سوف يفكك ترامب"الصفقة الخضراء الجديدة"، كما تجسدت إلى حد ما في "قانون الحد من التضخم" الذي أصدره الرئيس جو بايدن، وسيشجع بوجه خاص، وفق ما يوحي شعاره " احفر يا حبيبي احفر "، التوسع في إنتاج النفط، مفاقما بذلك أزمة المناخ العالمية.

المنافسة الدولية والصراع العسكري

فيما يتعلق بالسياسة الدولية، ينوي ترامب، على غرار بايدن، منافسة الصين على الهيمنة العالمية، وهي منافسة اقتصادية في الأساس، ولكن مع توترات متنامية تشير إلى صراع عسكري حول بحر الصين الجنوبي أو تايوان. وقد اختار ترامب السيناتور ماركو روبيو، الناقد والمعارض الشديد للصين، وزيرًا للخارجية. وقد وعد بفرض رسوم جمركية ضخمة على واردات السلع الصينية، ولا يعارض الحرب التجارية، حتى لو ستؤدي إلى إرباك النظام الاقتصادي العالمي.

وقد وعد ترامب بإنهاء الحرب الروسية على أوكرانيا. وقال إنه سيقلص المساعدات لأوكرانيا، الأمر الذي قد يجبر هذه على توقيع معاهدة تضطر بموجبها إلى التنازل عن زهاء 20% من أراضيها، وهو ما يعد انتصارًا للرئيس الروسي فلاديمير بوتين. كما يدعو ترامب أيضًا إلى إنهاء الحرب بين إسرائيل وغزة " بأي وسيلة ممكنة '، على الرغم من أنه في الواقع مؤيد قوي لنتنياهو الذي قال له في أكتوبر/تشرين الأول: ' افعلوا ما عليكم فعله " لإنهاء الحرب. وسيدعم ترامب حروب إسرائيل واستحواذها على الأراضي في الضفة الغربية ولبنان وسوريا، وسيدعم هجماتها على اليمن وحتى إيران.

من عصر العولمة النيوليبرالية إلى يومنا هذا

تمامًا كما تحولت دول الرفاهية الكينزية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية على يد رونالد ريغان ومارغريت تاتشر مع دخولنا عصر العولمة النيوليبرالية ، فإن هذه الحقبة أيضًا تشرف على نهايتها، حتى وإن كان وجهة العالم غير واضحة. فهل نسير نحو البربرية الفاشية أم لا يزال هناك أمل في الديمقراطية والاشتراكية؟ في هكذا حقبة من التحولات، يمكن لحركات المعارضة أن تتطور بسرعة، كما أن التغيير التدريجي، بل والثوري ممكن. تُظهر الإطاحة ببشار الأسد في سوريا والإطاحة بالرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول مدى السرعة التي يمكن أن تتغير بها الأمور. وفي الولايات المتحدة، يمكننا أن نتوقع حدوث تغيير سريع في ظل حكم ترامب، ما سيؤدي إلى مقاومة من النقابات العمالية والحركات الاجتماعية، وسيتعين علينا العمل على توجيه هذه المقاومة في اتجاه الديمقراطية والعدالة والاشتراكية.

دان لا بوتز

مصدر: Hebdo L'Anticapitaliste–736 (2025/01/09)

بعد تنصيب ترامب، ما رد الفعل ؟

بقلم؛ دان لا بوتز

تحمل عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في 20 كانون الثاني/يناير وعدا بإحداث تغيير جذري وأساسي في كل أوجه الاقتصاد والمجتمع والسياسة الأمريكية.

يمثل انتخابه تعبيرا عن استنفاد النظام النيوليبرالي، وإرساء نظام جديد في الولايات المتحدة. و ليست وعوده وخططه تهديدا للنظام العالمي كما هو عليه وحسب، بل اللكوكب نفسه.

إعادة الولايات المتحدة إلى قلب الهيمنة على العالم

كانت ولادة النظام الليبرالي الحديث في سنوات 1930 في ظل رئاسة فرانكلين روزفلت والديمقراطيين، الذين أجروا إصلاحات جوهرية لمواجهة الكساد العظيم ثم الحرب العالمية الثانية، وهي تغييرات أدت إلى الهيمنة الأمريكية على الغرب، عبر حلف الناتو، طوال الحرب الباردة وتأسيس دولة رفاهية، وإن كانت ضعيفة في الداخل. ثم تعزز هذا النظام في منتصف سنوات 1960 عندما قام الديمقراطي ليندون ب. جونسون، ردًا على حركة حقوق السود المدنية، بسن قانون الحقوق المدنية وقانون حقوق التصويت، الذين جعل منهم أخيرًا مواطنين كاملي المواطنة. في عام 1970، تم تحت رعاية الجمهوري ريتشارد نيكسون، تم إنشاء وكالة حماية البيئة، في الوقت الذي كان النظام القديم قد وصل إلى ذروته.

بدأ النظام الليبرالي التفكك في سنوات 1970، عندما أصبحت اليابان وأوروبا الغربية منافسين اقتصاديين، وكذلك النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة). وردًا على ذلك، في سنوات 1980، قاد الجمهوري رونالد ريغان والمحافظ مارغريت تاتشر إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي على أساس النيوليبرالية القائمة على فتح الأسواق والخصخصة وإلغاء الضوابط التنظيمية، وكذا على إضعاف الحماية الاجتماعية والهجوم على النقابات العمالية. بدا سقوط الاتحاد السوفيتي في عام 1991 وكأنه انتصار للولايات المتحدة والرأسمالية العالمية، لكنه لم يدم طويلاً. فقد أدى صعود الصين كمنافس اقتصادي للولايات المتحدة وقرار فلاديمير بوتين محاولة إعادة بناء الإمبراطورية الروسية كمنافس عسكري إلى إنهاء الهيمنة الأمريكية العالمية.

أما ترامب، الشعبوي اللامع الذي فاز هذه المرة بالتصويت الشعبي في الانتخابات الرئاسية، وإن كان بفارق ضئيل، فيقترح الآن "جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى " عبر إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلد بشكل أساسي وإعادة تأكيد قوة أمريكا العالمية. وبرغم أنه قام بحملته الانتخابية كمرشح للعمال، اختار عشرات المليارديرات لحكومته وغيرها من المناصب رفيعة المستوى، ويمنحهم مسؤوليات. حلفاء ترامب الآن هم أباطرة التكنولوجيا مثل إيلون ماسك صاحب شركة سبيس إكس، ومارك زوكربيرغ صاحب شركة ميتا، وجيف بيزوس صاحب شركة أمازون.

أما في السياسة الخارجية، فإن رغبة ترامب في ضم كندا وغرينلاند وقناة بنما إلى الولايات المتحدة لا تهدف إلى إحداث صدمة فحسب، بل تعبر عن خطته لإعادة تأكيد سيطرة الولايات المتحدة على الأمريكتين كأساس للهيمنة العالمية. وهو يهدد الصين ويحتضنها بالتناوب فيما هو يتصارع مع مسألة كيفية هزمها. ويبدو أنه يفضل بوتين على الناتو. وبهذا النحو انحل النظام الليبرالي العالمي.

التراجع عن ليبرالية القرن العشرين

على الصعيد المحلي، سوف يحل ترامب ليبرالية القرن العشرين بالإبقاء على تخفيضاته الضريبية للشركات والأثرياء، وترحيل المهاجرين، وإلغاء قوانين الحقوق المدنية، وإنهاء قانون التنوع والمساواة والإدماج الذي كان يعزز العدالة في مكان العمل لجميع الأعراق والأجناس. وقد وعد ترامب باستخدام وزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي لملاحقة أعدائه السياسيين في الحزب الديمقراطي والصحافة. وهو مستعد لإعلان حالة الطوارئ الوطنية وتعبئة الجيش.

ويعد ترامب بزيادة إنتاج النفط ووقف جميع الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ.

في مواجهة كل هذا، لا يزال نصف البلد على اليسار، ولكن المزاج العام هو مزاج هزيمة والخضوع والإحباط والخوف. كان نصف مليون شخص قد تظاهروا في واشنطن في عام 2017 ضد انتخابه، أما هذا العام فلم يتظاهر سوى حوالي 5000 شخص فقط. ماذا سيفعل ترامب الآن وقد وصل إلى السلطة؟ وكيف سيكون رد فعل الشعب الأمريكي؟ وما هو دور اليسار؟

مصدر: Hebdo L'Anticapitaliste - 738 (2025/01/23)

النقابات العمالية من الوطنية الصدمية إلى الجامعة الشعبية

بقلم جان وسيمون لاكوتور Jean et Simonne Lacouture

قسم رابع

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المَنِيَّة جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزبَ العمالي. والأمَرُّ ما هي عليه انشغالاتُ المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بمد القارئ- ة بتناول صحفي للحركة العمالية المغربية ورد في فصلا ضمن كتاب «المغرب أمام امتحان» للصحفيين جان وسيمون لاكوتور Jean et Simonne Lacouture الصادر في العام 1958عن دار نشر Seuil بباريس. نورد هذا المجهود رغم طابعه الوصفي حصرا، ورغم زاوية نظره البعيدة عن تناول ماركسي لهذا الشأن، وذلك توخيا لأدنى إفادة ممكنة ولحفز الاهتمام.

من المعارضة الكامنة إلى المساندة المنكسفة

ولج الاتحاد المغربي للشغل الحياةَ السياسة في ديسمبر 1955، لحظة تشكل أول حكومة في عهد الاستقلال. وأُسنِدت القطاعاتُ الاقتصادية والاجتماعية في الحكومة إلى وزيرين من حزب الشورى والاستقلال، هما السيد بن جلون والسيد بوطالب، الأول وزير مالية والثاني وزير شغل. يمكن جزئيا عزو الموقف النضالي الذي تبنته آنذاك المركزية النقابية الوطنية، حيث هيمن التيار الاستقلالي بنسبة 95%، إلى هذا الواقع، رغم أن الظروف الصعبة التي كان العمال يتخبطون فيها، والرغبة في كسب الجماهير بتحقيق نجاحات واضحة بوجه أرباب العمل، ربما كانت عوامل أعظم أهمية. يمكن تصور أنه لو أسندت نفس المسؤوليات الوزارية، كما جرى لاحقا، إلى الزعيمين الاستقلاليين بوعبيد وعبد الله إبراهيم، لكان الاتحاد المغربي للشغل أكثر "تعاونا" مع السلطات وأرباب العمل.

وعلى امتداد العام 1956، لم يبخل المحجوب ومن معه على القادة الجدد بالانتقادات ولا بإطلاق حركات احتجاجية، بمبرر الوضع الاجتماعي أو بدونه، تعيق الحكومة بشكل رهيب في محاولتها لحفز الانتعاش الاقتصادي، القائم بطبيعة الحال على الثقة. تتباين تقديرات عدد النزاعات في سنة الاستقلال الأولى، لكن بعضا يقدرها بخمسمائة نزاع. فضلا عن الاضطرابات التي هددت بشكل خطير حياة بعض المهندسين وكذا الإنتاج في مراكز الفوسفاط، لاسيما في لوي جانتي (اليوسفية) قرب آسفي. وفي ربيع العام 1956، عندما تبخر التأطير الإداري، حدث ما أسماه ليون بلوم ذات مرة «شغور الشرعية»، لم يتمكن الاتحاد المغربي للشغل من احتواء موجة الفوضى الصبيانية المتدفقة، بينما لا يتعلق الأمر بفوسفاط في ملكية شركة رأسمالية أجنبية، بل بملكية وطنية مغربية.

ومن الالتباس، انتقل موقف الاتحاد المغربي للشغل، في «مجلسه الوطني» في أغسطس 1956 إلى نقد حاد للنظام. وأشار مقرره النهائي إلى "التدهور المستمر لوضع الشغيلة"، ونددد ببقاء بعض الأساليب الإقطاعية في الإدارة، ودعا إلى "سياسة تقشف"، و"تأميم المناجم والنقل وجميع الخدمات المفوضة، وتشغيلها مباشرة"... والإصلاح الزراعي... والأولوية في التوظيف للمغاربة... والتطهير من الإقطاعيين والخونة ومحاكمتهم" و»سياسة الدعم الفعال للشعب الجزائري في نضاله من أجل الاستقلال».

ومع قدوم حكومة بأغلبية استقلالية قوية، عرف الاتحاد المغربي للشغل كيف يلين خطه لبلوغ ما أسماه المحجوب بن الصديق بموقف "التنازل المتبادل". فذكاءه السياسي الحاد، والحاحات الملك الذي كان يكن له احتراما عميقا، وصداقته مع عبد الرحيم بوعبيد الذي كان أحد أساتذته في العمل النقابي، والذي بات مسؤولا أولا عن الاقتصاد المغربي، كلها عوامل تحدو به لتوخي الحذر. هل هذا يعني أن الاتحاد المغربي للشغل لم يعد أكثر من دركي الحكومة في الوسط العمالي، وأنه لا يفكر سوى في القيام

بدور "الحاجز" بين الشغيلة وأرباب العمل؟

لا، فقد احتفظت المركزية الوطنية بصراحتها في التعبير، وفي بعض النواحي، بحرية العمل. في 27 يوليو 1957، هاجمت أسبوعية الاتحاد المغربي للشغل الحكومة على النحو التالي: "إن الآمال التي أثارها الاستقلال قد تبددت في ظرف بضعة أشهر. ويبدو أن الوثبة التي حررتنا قد تلاشت. إن خيبة الأمل الخطيرة هذه على وشك أن تتحول إلى يأس، لأن مستوى معيشة العمال المغاربة ما فتئ ينخفض". في سنة 1957، انخفضت النزاعات العمالية إلى النصف، وعاد الإنتاج، خاصة في المناجم، إلى إيقاعه المعتاد، ويعزى ذلك إلى عمل الاتحاد المغربي للشغل، بقدر ما يعزى إلى مناشدات محمد الخامس إلى الطبقة العاملة في خطابه ذي "الميول الاشتراكية" في 1 مايو 1957، وإلى الخوف من البطالة الذي يدفع كل عامل إلى تجنب كل ما قد يحرمه من عمله.

(... يتبع)

أسطورتان متعلقتان بوقف إطلاق النار في غزّة

بقلم؛ جلبير الأشقر

ثمة أسطورتان متعلقتان بوقف إطلاق النار في غزّة الذي دخل حيّز التنفيذ يوم الأحد الماضي. الأسطورة الأولى تعزي تحقيق الاتفاق لضغط من دونالد ترامب الذي كان قد أعرب عن رغبته في أن يتم الأمر قبل تولّيه الرئاسة، بل توعّد بإحلال «الجحيم» (وكأن ما عاشه أهل غزة خلال 471 يوماً لم يكن جحيماً) إن لم يجر وقف النار في الموعد المرغوب. طبعاً، مارس فريق ترامب ضغطاً فعلياً للتوصّل إلى الهدنة (وهي التسمية المناسبة) لكن الأسطورة هي في تصوير هذا الضغط وكأنه كان لوياً لذراع نتنياهو، بحيث وجدنا تصويراً لترامب من أطراف شتّى وكأنه بطلٌ سوف يحقق سلاماً عادلاً لصالح الشعب الفلسطيني.

والحقيقة أن هذه الأسطورة هراءٌ ما بعده هراء! وكأن الرئيس الأمريكي الذي أدّى أكبر خدمة لإسرائيل قبل أن يكمّل فعلَه خليفتُه جو بايدن، والذي عاد الآن إلى الرئاسة محاطاً بطاقم من الصهاينة المسيحيين واليهود يكاد بعضُهم يقف على يمين نتنياهو، كأن هذا الرجل، وهو زعيم أقصى اليمين العالمي وسياسيٌّ غارقٌ في رجعية بلا حدود، تحوّل بسحر ساحر، أو ربّما بعناية إلهية، إلى مناهض للصهيونية ونصير لشعب فلسطين.

أما الواقع فهو أنه كان واضحاً للجميع، ولبايدن في المقام الأول، وقد أعرب عن لومه لنتنياهو علانية بعد استقباله في واشنطن في تموز/ يوليو الماضي، كان واضحاً أن رفْض رئيس الوزراء الإسرائيلي السير قدماً بمشروع الاتفاق الذي صاغته إدارة بايدن بمعونة القاهرة والدوحة منذ الربيع الماضي، كان بالدرجة الأولى لأن لّا يقدّم لبايدن، وكذلك لكامالا هاريس بعد أن حلّت محلّ الأخير كمرشّحة عن الحزب الديمقراطي، إنجازاً يمكنهما التحجّج به في السباق الرئاسي. بل كان جلياً أن نتنياهو، الذي زار ترامب في قصره في فلوريدا بعد زيارته لواشنطن، وعد هذا الأخير بإهدائه الهدنة لو فاز بالانتخابات. وكان نتنياهو قد صرّح أمام الصحافيين بعد لقائه ترامب أنه «متشوّق» لتحقيق اتفاق، مضيفاً «نسعى من أجل ذلك».

وقد استخدم نتنياهو أسطورة ضغط ترامب عليه، التي حرص مندوب الأخير إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف، الصهيوني بامتياز، على أن ينسجها، استخدمها كي يُقنع حلفاءه في أقصى اليمين الصهيوني بالقبول بالاتفاق. وبينما سكت الإعلام، أو كاد، عن الضغط الفعلي الذي جرت ممارسته على «حماس» من خلال مصر وقطر، بإصرار من مندوب ترامب، طغت الأسطورة بما يلائم نتنياهو. وقد وعد هذا الأخير سموتريش وبن غفير بأن الاتفاق لن يعدو مرحلته الأولى، فقبل سموتريش بالوعد بينما استقال بن غفير من الحكومة قائلاً إنه سوف يواصل دعمه لنتنياهو في الكنيست وإنه سوف يعود إلى الحكومة حالما تتواصل الحرب في غزّة.

كان قادة الجيش الصهيوني يطالبون بالاتفاق الذي تمّ، تلبية لضغط المجتمع الإسرائيلي من أجل الإفراج عن الرهائن المحتجزين في القطاع. وقد استقال وزير «الدفاع» السابق يوآف غالانت احتجاجاً على مماطلة نتنياهو إزاء القبول بالاتفاق. هذا وجميعهم على يقين من أن الاتفاق لا يعدو هدنة مؤقتة تتيح الإفراج عن الرهائن المدنية، وأن الجيش سوف يواصل حملته إثر ذلك. وبالطبع فإن تظاهر رجال «حماس» بكثير من الحماس، بأنهم ما زالوا مسيطرين على سكان القطاع، إنما هو أقوى حافز ممكن للجيش والمجتمع الصهيونيين على مواصلة الحرب والاحتلال! وكلّ من يعتقد أن الهدنة الحالية سوف تستحيل وقفاً نهائياً للحرب، مصحوباً بانسحاب كامل للجيش الصهيوني من القطاع، إنما يحلم ويخلط بين رغباته والواقع.

أما الأسطورة الثانية، فهي ملازمة للأولى نوعاً ما، تصوّر الهدنة الحالية وكأنها نصرٌ عظيم أنجزته «حماس». وقد طلعت علينا الحركة يوم السبت الماضي بتصريح صحافي قالت فيه «إن معركة طوفان الأقصى قرَّبتنا أكثر نحو زوال الاحتلال والتحرير والعودة، بإذن الله». ها أننا أمام مثال جديد عن التفكير السحري غير العقلاني الذي رافق عملية السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وقد شكّلت مدخلاً لأبشع وأخطر فصل في المأساة الطويلة التي عانى منها شعب فلسطين، بل أدّت فوق ذلك إلى انهيار «محور المقاومة» حليف «حماس» بعد تلقّي «حزب الله» ضربة حاسمة في لبنان، وانهيار نظام آل الأسد في سوريا، وإصابة الحكم الإيراني بالذعر، بحيث لم يبقَ في الميدان سوى «أنصار الله» الحوثيين اليمنيين الذين يستغلون إطلاقهم للصواريخ في صراعهم الطائفي مع باقي اليمنيين والمملكة السعودية، يمثّلهم خير تمثيل يحيى سريع، الذي بات رمزاً جديداً للجعجعة العربية بعد أحمد سعيد ومحمد سعيد الصحاف، بل يفوقهما في إثارة السخرية.

أمام الإبادة الهائلة التي تعرّض لها شعب غزّة (لا شك في أن عدد القتلى الإجمالي، بمن فيهم الذين لقوا حتفهم بسبب الظروف التي خلقها الاحتلال، يزيد عن مئتي ألف، ناهيك من عدد المصابين بشتى أنواع الإصابات الدائمة الجسدية والنفسية، وهو أعظم بالتأكيد) وإعادة احتلال الجيش الصهيوني للقطاع بعد ما يناهز عشرين سنة من خروجه منه بما أتاح لغزّة التمتّع بإدارة ذاتية، وتدميره من قِبَل هذا الجيش تدميراً لم يشهد له التاريخ مثيلاً في أي مكان منذ الحرب العالمية الثانية، وتدمير البيئة فيه وسائر مقوّمات الحياة، وتزامن الإفراج عن مئات المعتقلين في السجون الإسرائيلية مع اعتقال أو إعادة اعتقال الآلاف، وتصعيد الحكم الصهيوني والمستوطنين لهجمتهم الفاشية في الضفة الغربية وضمّهم الزاحف لها، أمام هذه الكارثة العظمى، أن يدّعي أيٌّ كان أن ما جرى هو نصرٌ لشعب فلسطين قرّبه من «زوال الاحتلال والتحرير والعودة» إنما يتعدّى الهراء إلى انعدام الحياء والحشمة.

هذا ومن المرجّح أن يعود ترامب إلى «صفقة القرن» التي صاغها صهره الصهيوني أثناء ولايته الرئاسية الأولى، والتي كانت سلطة رام الله ذاتها قد رفضتها لإجحافها الكبير بالحقوق الفلسطينية، مضيفاً إليها صيغة مماثلة متعلّقة بغزّة بمعونة الإمارات المتحدة التي تستعد لإرسال قواتها إلى القطاع تدعيماً لتنصيب محمد دحلان وصياً عليه. أما غاية ترامب من ذلك، فهي استكمال تصفية القضية الفلسطينية من أجل فسح المجال أمام تطبيع شامل بين سائر الدول العربية، وفي مقدّمتها المملكة السعودية، والدولة الصهيونية، وازدهار مصالحه الشخصية والعائلية في «صفقات قرن» حقيقية في المجالين العقاري والمالي مع دول النفط العربية.

كاتب وأكاديمي من لبنان